نظرا الى المراد بعدم الضرر فيه عدم ضرر الجهل به في الايمان لا عدم ضرره في
الايمان وغيره والا لم يكن من هذا العلم فالاولى التمثيل بخلق افعال
العباد واختلف في جواز التقليد في القسم الاول فنقل وهو الراجح
لا يجوز بل المنظر يجب لكن المعتبر النظر على طريق العامة كما اجاب
الاعرابي الاصمعي عن سؤاله بما عرفت ربك فقال البعرة تدل على البعير
واثر الاقدام على المسير فسماء ذات ابراج وارض ذات مهاد الا تدل
على اللطيف الخبير اما النظر على طريق المتكلمين من تحرير الادلة وتقريرها
ودفع الشكوك والشبه عنها فهو فرض كفاية في حق المتاهلين لم يكفه قيام
بعضهم به واما غيرهم ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه
والضلال فليس له الخوض فيه وعلى هذا يحمل منع الشافعي وغيره من السلف
الصالح رضي الله عنهم عن الاشتغال بعلم الكلام ومع ذلك يصح اعتقاد
المقلد وان كان اثما بتركه النظر لكن اذا كان اعتقاده اجازما لا شك
ولا وهم معه والا فلا يصح كما صححه ابن السبكي في جمع الجوامع وحمل عليه
ما نقل عن الاشعري من عدم صحة ايمان المقلد وقولي فغيره الخ شروع
في مسايل هذا العلم وهذه مسئلة من مباديه وهي ان غير الله جل وعلا
المعبر عنه في الاصل وغيره بالعالم بفتح اللام محدث اي موجد من العدم خلافا
للدلاسنه ولا حاجة لقول بعضهم وصفاته فانها ليست غيره وليست
عينه كما سيأتي والدليل على انه محدث انه اعيان واعراض فالاعراض يدرك
حدوث بعضها بالمشاهدة في الانفس كانقلاب النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما
ودما وفي الافاق كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة وسايرها يشاهد
من احوال الافلاك والعناصر والحيوان والنبات والمعادن وبعضها بالدليل
وهو طريان العدم كما في السكون والظلمة في المثالين الاولين فان العدم
ينافي القدم كما سيأتي في بحثه واما الاعيان فلانها لا تخلو عن الحوادث
وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث اما الصغرى فلانها لا تخلو عن الحركة
والسكون وهما حادثان لما عرفت واما الكبرى فلان ما لا يخلو عن الحوادث

لو

لو ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل وهو محال ولزوم المحال محال
وانما قلنا ان العالم اعيان واعراض لانه اما ان يقوم بنفسه اولا الثاني
العرض والاول العين وهو اما ان يكون مركبا اولا الاول الجسم والثاني الجوهر
بمعنى الجزء الذي لا يتجزأ عند المتكلمين ايد لا يقبل التجزي فعلا ولا وهما
ولا فرضا بالعقل وهو الذي يتركب الجسم منه عندهم واقله جزءان عند الحكيم
وقد يطلق الجوهر على ما ليس بعرض ومعنى قيامه بذاته عند المتكلمين ان تحيز
نفسه بان يكون محيزة تابع لتحيز فيه ومعنى قيام العرض بغيره عندهم ان يتحيز
بغيره بان يكون تحيزه تابعا لتحيز غيره وهو الجوهر الذي هو موضوع عنه
اي محله الذي يقومه اي يحتاج الخارجي ان كان المحتاج هو الحال سمي عرضا
والمحل موضوعا وان كان المحتاج هو المحل انعكس ذلك الحكما سمي عندهم
الاول هيولى والحال الصورة وهذا ان يتركب الجسم عندهم منهما واما احتياج
كل من الشيئين للاخر في وجوده الخارجي فهو الدور الباطل وما يتلزمه

صانع الله الذي توحدا ... بلا شريك القديم لا ابتدا
له ولا انتهاء ذاته ... قد خالفت ذوا تنا صفاته

فيه اربع مسايل الاولى صانع العالم اي محدثه هو الله اي الذات الواجب الوجود
اذ لو كان ممكن الوجود لكان من جملة الممكنات التي هي العالم فلم يكن محدثا
لها والا لزم الدور والتسلسل وكلاهما باطل بيان الملازمة انه لو كان
محدث الممكنات من جملتها لزم ان يكون لم يحدث حدوثه امتناع
الترجيح بدون مرجح فان فرضنا ذلك المحدث ممكنا فلا بد له من
محدث فان انتهى الى الاول فهو الدور وان ترتب الى غير نهاية فالتسلسل
واما بطلان الدور فلاستلزامه توقف الشيء على نفسه وهو بديهي
الاستحالة واما بطلان التسلسل فلانه لو ترتبت بسلسلة الممكنات التي كل
منها موجود بحيث لم يدخل فيها ما سواها لا الى نهاية لاحتاجت
الى علة مستقلة اي غير محتاجة في التاثير الى غيرها لانها ممكنة لافتقارها
الى كل جزء من اجزائها التي كل منها ممكن والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا

١٧ العرض في وجوده اليه فان الشيئين اللذين يحتاج احدهما الى الاخر في وجوده هو الخارجي